



المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني
بالمملكة العربية السعودية



منظمة العمل العربية

النتائج والتوصيات
المنتدى العربي حول
{ التدريب التقني والمهني واحتياجات سوق العمل }
(الرياض ، 16 - 18 يناير | كانون الثاني 2010)

المنتدى العربي حول

{ التدريب التقني والمهني واحتياجات سوق العمل }

(الرياض ، 16 – 18 يناير | كانون الثاني 2010)

برعاية كريمة من خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود حفظه الله ، عقد المنتدى العربي للتدريب التقني والمهني بالتعاون المشترك بين منظمة العمل العربية والمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني في المملكة العربية السعودية وذلك في العاصمة الرياض خلال الفترة من 16 – 18 يناير / كانون الثاني 2010 .

ويأتي إنعقاد هذا المنتدى في إطار سلسلة من الأنشطة والفعاليات التي تهدف لتفعيل القرار رقم (9) للقمة العربية والاقتصادية والتنموية والاجتماعية والتي عقدت في الكويت (يومي 19-20 يناير / كانون الثاني 2009) بشأن البرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة في الدول العربية .

ويهدف هذا المنتدى إلى تعزيز ودعم التعاون بين مختلف الوزارات والأجهزة والهيئات وأطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية المعنية بقضايا تأهيل وإعداد القوى العاملة من أجل إيجاد تفاعل وتكامل فيما بينها على المستويين القطري والعربي لمواجهة تحديات التشغيل والبطالة وتأثيراتها السلبية على الاستقرار الاجتماعي في المنطقة العربية .

وقد شارك في أعمال المنتدى (684) من كبار المسؤولين عن قضايا العمل والتدريب التقني والمهني والتربية والتعليم من بينهم (26) وزيراً و (7) رؤساء صناديق الوطنية (9) من رؤساء أصحاب الأعمال و(28) من الاتحادات العمالية و (48) منظمات عربية ودولية و (12) خبيراً و (278) زائراً و(52) مؤسسات التدريب التقني .

وتشرف المنتدى بحضور معالي الدكتور / عبد العزيز بن عبد الله الخويطر وزير العمل ورئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني بالإنابة . وإلقاء كلمة رحب فيها بالمشاركين وأكد على أن التدريب التقني والمهني رافداً من روافد التنمية المهمة في أي بلد و أن التدريب التقني والمهني قد نال حقه من التعضيد حظي خريجه بالرعاية والاعتبار وغطت وحداته مختلف مناطق المملكة مع تطلعات معاليه إلى أن يحقق المنتدى الأهداف المرجوه منه .

كما تضمنت جلسة الافتتاح إلقاء كلمات كل من :

- معالي السيد / أحمد محمد لقمان – المدير العام لمنظمة العمل العربية .

- كلمة معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية ألقاها بالنيابة عنه سعادة الدكتور / محمد بن إبراهيم التويجري – الأمين العام المساعد – رئيس القطاع الاقتصادي في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية .
- وعلى مدار ثلاثة أيام انعقاد المنتدى تم عقد (2) جلسة عمل عامة و (6) مجموعات عمل لعرض ومناقشة موضوعات المنتدى وهي :
- الإستراتيجية العربية للتدريب والتعليم التقني والمهني .
- العقد العربي للتشغيل .
- الأزمة الاقتصادية وانعكاساتها على تنمية الموارد البشرية .
- دعم وتطوير منظومة التدريب المهني .
- التطوير المشترك للمعايير المهنية والتصنيف المهني .
- تجارب عربية قطرية .

وقد عبر المشاركون عن جزيل شكرهم وتقديرهم إلى خادم الحرمين الشريفين ، الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود حفظه الله ، وفاءً لمواقفه الثابتة تجاه القضايا العربية ، ودعمه الدائم لمؤسسات العمل المشترك . وإلى حكومة المملكة العربية السعودية ، لحسن الوفادة وكرم الضيافة ولما وفرته من إمكانيات لتسهيل سير أعمال المنتدى وإنجاح أعماله .

كما أشاد المشاركون بتجربة المملكة التي تقودها المؤسسة العامة للتدريب التقني ، وما تحققت من إنجازات متميزة في مجالات التدريب التقني والمهني ، مما كان له أكبر الأثر في زيادة القابلية لتشغيل العمالة السعودية ودعم خطط توظيف الوظيف .

وبعد مناقشة مستفيضة لموضوعات المنتدى توصل المشاركون إلى إصدار وثيقة الرياض وإقرار واعتماد النتائج والتوصيات التالية :

محور الإستراتيجية العربية للتدريب والتعليم التقني والمهني :

(1) تهيئة جهود منظمة العمل العربية لتقديم مشروع الإستراتيجية العربية للتدريب والتعليم التقني والمهني لتشكيل القاعدة الأساسية لتصميم الإستراتيجيات العربية للتشغيل والبرامج الوطنية والعربية لتأهيل وإعداد القوى العاملة مما يساعد في

تعزيز الشراكة بين الجهات المزودة للتعليم والتدريب التقني والمهني والجهات المستخدمة لمخرجاته وتضييق الفجوة بين هذه المخرجات والاحتياجات الفعلية لأسواق العمل العربية وزيادة القدرة التنافسية للقوى العاملة العربية في سوق العمل العربية والدولية وكذلك دعم سياسات وجهود توطين الوظائف والتوسع التدريجي في التبادل المنظم للأيدي العاملة العربية .

(2) التأكيد على ما تضمنه إعلان الدوحة للتنمية والتشغيل (نوفمبر 2008) من تطلعات وتوجهات توافقية بين الجهات العربية الفاعلة في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتحسين جودة برامج التعليم عموما والتعليم الفني والمهني والتطبيقي والتدريب المهني خصوصا ورفع نسبة الملتحقين به إلى 50% كحد أدنى من الملتحقين بالتعليم ما بين التعليم الاساسى والتعليم العالي والعناية ببرامج إعادة التدريب والتأهيل خلال العقد العربي للتشغيل .

(3) دعوة الدول العربية إلى تعزيز التنسيق والتعاون البناء بين وزارات العمل والوزارات والهيئات المعنية بالتدريب والتعليم التقني والمهني وأطراف الإنتاج بشأن وضع الخطط والبرامج التنموية وفق نتائج الدراسات المشتركة للاحتياجات الفعلية لأسواق العمل العربية والدولية .

(4) دعوة مؤتمر العمل العربي في دورته (37) (المنامة ، 2010) لاعتماد الإستراتيجية العربية للتدريب والتعليم التقني والمهني ودعوة الدول العربية للسعي لتطبيقها بالتعاون مع منظمة العمل العربية و اعتبارها مرجعية عربية.

محور دعم وتطوير منظومة التدريب :

(1) التأكيد على الربط الوثيق للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمل على توفير التوازن بينهما واعتبارهما جزءاً لا يتجزأ لتحقيق العدالة الاجتماعية كما نص عليها الميثاق العربي للعمل والدساتير والتشريعات في الدول العربية حيث أن زيادة الناتج المحلي وتحسين مستوى معيشة المواطن مرهونة بمستوى مخرجات منظومة التنمية البشرية وإنتاجية العمل .

(2) دعوة الدول العربية إلى بذل المزيد من الجهود لتطوير منظومة التعليم والتدريب التقني والمهني ودعم مراكز البحوث وربط مخرجاتها بالاحتياجات الفعلية لسوق العمل وأوجه التنمية الأخرى مما يساعد في رفع مستوى إنتاجية العمل وزيادة القدرة التنافسية للمنتجات العربية وزيادة الدخل القومي وتحسين مستوى المعيشة وذلك في إطار تنفيذ مقررات القمة الاقتصادية والتنموية والاجتماعية ذات العلاقة .

(3) التأكيد على ضرورة تطوير التعليم والتدريب التقني والمهني ورفع الكفاءات وتنمية المهارات والقدرات الإنتاجية بتجويد برامجها وتوسيع قاعدة منتسبيها وتوفير المقومات اللازمة للتطوير وتيسير الالتحاق بها خاصة الشباب والإناث والمسرحين من أعمالهم والمتعطلين عن العمل .

(4) دعوة الدول العربية إلى توجيه التدريب التقني والمهني نحو قطاعات وأنشطة اقتصادية متنوعة بحيث تزداد الأنشطة في المجالات ذات القيمة المضافة العالية مثل اقتصاد المعرفة والاتصالات والتكنولوجيا الحديثة وتوجيه الاستثمارات حيث الكفاءات من الشباب المبدع والمبتكر في هذا المجال .

(5) تشجيع التعاون والتكامل العربي في مجالات تنمية الموارد البشرية بشكل عام ونظم التعليم والتدريب التقني والمهني بشكل خاص من النواحي الكمية والنوعية بهدف تضيق الفوارق بين الدول العربية في هذا الشأن وذلك عن طريق المعايير والمؤشرات والكفايات المهنية مع التأكيد على أهمية تحسين برامج إعداد وتدريب المدربين لتضييق الفجوة بين مخرجات هذه النظم والاحتياجات التنموية.

(6) حث القطاع الخاص على تفعيل دوره ومشاركته في الهيئات والمجالس المعنية بالإرتقاء بنوعية التعليم والتدريب التقني والمهني والمساهمة الفاعلة في تصميم المناهج والبرامج وتمويلها وزيادة الاستثمار في القطاعات التنموية غير التقليدية كالبحث العلمي والتكنولوجيا وتسويق براءة الاختراع ونتائج البحوث ليكون القطاع الخاص شريكا أساسيا في رسم السياسات وتنفيذ البرامج التنموية.

(7) تشجيع عملية انفتاح الجامعات ومراكز البحث العلمي على مؤسسات التعليم الفني والتدريب التقني والمهني وبناء شراكة حقيقية بينها وبين المؤسسات الإنتاجية .

(8) دعوة الدول العربية إلى تحسين الحوكمة في نطاق منظومة التدريب التقني والمهني من خلال توحيد جهة الإشراف ومنع الازدواجية في الأدوار وتشنت الجهود المبذولة من قبل أكثر من جهة إشرافية .

(9) التأكيد على أن القوى البشرية هي الثروة الحقيقية لأي أمة وأن قدراتها تكمن فيما تملكه من طاقات بشرية مؤهلة ومدربة وقادرة على التكيف مع أي جديد بكفاءة وفاعلية ، لذا ينبغي أن تستهدف خطط وبرامج التنمية العربية التركيز على تنمية القوى العاملة ورفع كفاءتها وقدراتها الإنتاجية وفقاً لمتطلبات التنمية.

(10) دعوة الدول العربية إلى بذل المزيد من الجهود في مجال إعداد وتدريب المدربين ، ولتنمية قدراتهم ومهاراتهم العملية في تنفيذ البرامج والمناهج التدريبية في مؤسسات التعليم والتدريب التقني والمهني .

(11) تثمين جهود منظمة العمل العربية لإعداد قواعد اختيار ثلاثة مراكز عربية لتدريب المدربين في إطار تنفيذ قرارات القمة الاقتصادية والتنموية والاجتماعية ذات العلاقة بإعداد المدربين وتطوير مناهج التدريب ووسائله والعمل على تفعيل التكامل العربي في تنمية المهارات .

(12) إقرار قواعد اختيار المراكز العربية لتأهيل وتدريب المدربين ودعوة الدول العربية للتنسيق والتعاون مع منظمة العمل العربية لتحديد هذه المراكز وفقاً لرغبة أي دولة في احتضان وتوفير متطلبات تطوير المركز المناسب لديها .

(13) دعوة مؤتمر العمل العربي في دورته (37) (المنامة ، 2010) لاعتماد قواعد تطوير مراكز تدريب عربية لإعداد المدربين .

(14) تأكيداً لأهمية ودور التعليم والتدريب التقني والمهني في تحقيق التنمية الاقتصادية وتلبية احتياجات كل مواطن وكذا احتياجات سوق العمل والمجتمع ككل أقر ما يلي :

(أ) التوصية باعتماد إنشاء الجمعية العربية للتدريب التقني والمهني في نطاق منظمة العمل العربية.

(ب) الترحيب بالدعوة الكريمة للمكلة الأردنية الهاشمية لاحتضان أول اجتماع للجمعية بعد إقرارها .

(ج) الترحيب بالدعوة الكريمة للحكومة الجزائرية لاستضافتها المنتدى العربي الثاني للمواءمة بين مخرجات التدريب والتعليم التقني والمهني واحتياجات أسواق العمل ودعوة منظمة العمل العربية والجهات المعنية في الجزائر لاتخاذ الإجراءات اللازمة.

محور العقد العربي للتشغيل :

(1) دعوة الدول العربية للإسراع في اتخاذ الإجراءات والخطوات التنفيذية لمقررات القمة الاقتصادية والتنموية والاجتماعية (الكويت ، 2009) والتي جاءت تأكيداً على قناعة القادة العرب بضرورة إعطاء الأولوية للتشغيل في مضامين التنمية الشاملة وتوفير الدعم المناسب للبرامج والخطط التنموية العربية الهادفة لمكافحة الفقر ومعالجة مشكلات البطالة في إطار تعاون عربي فعال يركز بوجه خاص على إعلان الدوحة للتنمية والتشغيل وتحقيق أهداف العقد العربي للتشغيل.

(2) دعوة الدول العربية إلى إنشاء أو تفعيل الهياكل القطرية الخاصة بقياس ومتابعة وتحليل مؤشرات الأداء الاقتصادي والاجتماعي بشكل دقيق وواقعي لتعكس البيانات حقيقة وواقع مستويات الفقر والبطالة والإنتاجية وأداء منظومة التعليم والتدريب والتعليم التقني والمهني وتحديد سنة قياس مرجعية لغرض متابعة وتقييم التقدم المحرز في اتجاه تحقيق أهداف العقد العربي للتشغيل .

(3) تشجيع وتفعيل الشراكات والاتفاقيات الثنائية وشبه الجماعية العربية وعلى مختلف المستويات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني لدعم التعاون والتكامل العربي في مجالات إعداد وتأهيل واستخدام القوى العاملة العربية مع التأكيد على

أن الأولوية في التشغيل للعامل الوطني ثم العامل العربي ثانياً في إطار التنسيق المستمر بين الدول المستقبلية والدول المرسلّة للعمال العربية .

(4) دعوة الدول العربية إلى بذل الجهود والقيام بحملات إعلامية وتوعوية للتعريف بالعقد العربي للتشغيل وأهدافه وآلياته على مختلف المستويات وعلى أوسع نطاق وتسويق مكوناته لدى الدول والجهات المانحة العربية والإقليمية والدولية والتحضير الجاد لهذه المرحلة مع التأكيد على ضرورة وضع قضايا التشغيل ضمن أولويات أهداف السياسات الاقتصادية والتنموية والاجتماعية على المستويين القطري والعربي بمشاركة القطاع الخاص وتوجيه جميع الفعاليات لخدمة هذا الهدف وفق متطلبات العقد العربي للتشغيل المعتمدة .

(5) دعوة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لتوفير التمويل اللازم والمطلوب من قبل منظمة العمل العربية للوفاء بالتزاماتها تجاه قرار القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية (الكويت ، 2009) بشأن تنفيذ البرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة في الدول العربية والمشاريع المنبثقة عنه .

(6) دعوة مؤتمر العمل العربي في دورته القادمة (37) (المنامة ، 2010) لإقرار وثيقة العقد العربي للتشغيل واعتبارها مرجعية عربية للنهوض بقضايا العمل والعمال في الوطن العربي .

محور التطوير المشترك للمعايير المهنية والتصنيف المهني :

(1) دعوة الدول العربية إلى اتخاذ الإجراءات التطبيقية للتوسع التدريجي في استخدام التصنيف العربي المعياري للمهن لعام 2008 باعتباره الاداه العربية المميزة لتشكيل قاعدة مشتركة لتأهيل وإعداد القوى العاملة العربية وتسهيل انتقالها داخل الوطن العربي .

(2) دعوة الدول العربية إلى تنفيذ قرار الدورة (36) لمؤتمر العمل العربي (عمان 2009) رقم (1401) والذي ينص على " ضرورة إنشاء وحدات

إدارية للتصنيف المهني وتدعيم القائم منها مع التأكيد على أهمية وضرة العمل على توفيق ومواءمة تصنيفاتها الوطنية مع التصنيف العربي المعياري للمهن لعام 2008 .

(3) تشجيع التعاون والتكامل العربي في مجالات تنمية الموارد البشرية بشكل عام ونظم التعليم والتدريب التقني والمهني بشكل خاص من النواحي الكمية والنوعية بهدف تضيق الفوارق بين الدول العربية في هذا الشأن وذلك عن طريق المعايير والمؤشرات والكفايات المهنية مع التأكيد على أهمية تحسين برامج إعداد وتدريب المدربين لتضيق الفجوة بين مخرجات هذه النظم والاحتياجات التنموية.

محور الأزمة الاقتصادية وانعكاساتها على تنمية الموارد البشرية :

(1) دعوة الدول العربية لاتخاذ الإجراءات الفورية المناسبة لتطبيق نتائج ومقررات القمة الاقتصادية والتنموية والاجتماعية (الكويت ، 2009) المتعلقة بالأزمة المالية العالمية وتحفيز التدفقات الاستثمارية العربية البينية وتحقيق الاستفادة المثلى من المميزات النسبية لكل دولة عربية .

(2) دعوة الدول العربية إلى تطوير تشريعات قطاع الأعمال وتحسين مناخ الاستثمار وتسهيل انتقال رجال الأعمال والمستثمرين العرب داخل الوطن العربي ، حيث اثبتت الأزمة الاقتصادية العالمية أن الاستثمار البيئي العربي هو الأكثر أماناً وأكثر جدوي في مجالات الاقتصاد الحقيقي .

(3) دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة مع التأكيد على تنفيذ نتائج القمة العربية في الكويت بشأن التمويل العربي لمثل هذه المنشآت الصغيرة والمتوسطة .

(4) اتخاذ التدابير اللازمة للعودة لمستويات التشغيل الطبيعية بأسرع وقت ممكن بعد انحسار الأزمة الاقتصادية .

(5) دعوة الدول العربية لاتخاذ الإجراءات والخطوات العملية الجادة الكفيلة بتحقيق تقدم ملموس تجاه بناء وإنجاج التكتل الاقتصادي العربي والإسراع في إقامة

السوق العربية المشتركة وتسهيل تحرير التجارة البينية العربية وحركة انتقال الأشخاص والأموال وتشجيع التعاون الثنائي وشبه الجماعي لإقامة المشروعات الكبرى العربية المشتركة في مختلف القطاعات الإنتاجية والتحرير التدريجي لأسواق العمل العربية .

(6) الاستفادة من مواجهة تبعات الأزمة لإنشاء وتدعيم هياكل الحماية الاجتماعية وتوسيع شبكات الأمان الاجتماعي وبشكل خاص بحث تعميم نظم التأمين ضد البطالة والحد الأدنى للأجور .

(7) تثمين جهود منظمتي العمل العربية والدولية في تنفيذ أنشطة مميزة لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية وتأثيراتها السلبية على قضايا العمل في المنطقة العربية وبوجه خاص المنتدى العربي للتشغيل الذي تم تنظيمه بالتعاون المشترك بين المنظمتين (بيروت ، أكتوبر 2009) ودعوة الدول العربية العمل على تطبيق النتائج الصادرة عنه (أجندة عربية للتشغيل) من أجل تعزيز الخطط الهادفة لمكافحة الفقر ومعالجة مشكلات البطالة وتعزيز مؤسسات الحوار الاجتماعي في المنطقة العربية .

محور الفقر والبطالة :

(1) دعوة الدول العربية لبذل المزيد من الجهود لمكافحة الفقر والالتزام بأهداف الألفية بتخفيض عدد الفقراء إلى النصف بحلول عام 2015 وذلك من خلال تصميم و تنفيذ خطط وبرامج خاصة لصالح الفئات الفقيرة والمهمشة في مجالات الصحة والتعليم والتدريب التقني والمهني وتسهيل إدماج هذه الفئات في المجتمع المنتج وتحقيق أهداف التنمية المتوازنة جغرافياً .

(2) توجيه عناية خاصة بالشباب العربي في الريف بنشر خدمات التعليم الفني والتدريب التقني والمهني وتوسيع خدمات الإرشاد والتوجيه المهني وبوجه خاص في مجال الزراعة وتحسين تسويق المنتجات الزراعية ونشر التوعية الصحية والبيئية وتقديم تسهيلات للقروض الزراعية .

(3) دعوة الدول العربية إلى دعم السياسات والبرامج الكفيلة بتوفير فرص عمل أوسع للمرأة العربية وتمكينها اقتصاديا وإزالة كافة أشكال التمييز بين الجنسين مع ضرورة وضع برامج إعداد وتأهيل وتدريب مهني للمرأة العاملة لتنمية مهاراتها وزيادة قدراتها الإنتاجية وكذلك تسهيل وصولها إلى مصادر التمويل المناسبة لإنشاء المشروعات الصغرى والمتوسطة .

(4) تحفيز مؤسسات القطاع الخاص للقيام بدور فاعل ومؤثر في تحقيق أهداف التنمية الشاملة في الوطن العربي وذلك من خلال تقديم مزايا مختلفة تساعد في تفعيل دور القطاع الخاص في مجالات التدريب وتوفير المزيد من فرص العمل المنتج والمجزي مع التأكيد على ضرورة تقديم الحوافز المساعدة على انجاح سياسات وخطط توظيف الوظائف بإعطاء الأولوية في التشغيل للعامل الوطني ثم العامل العربي ثانيا تماشيا مع إعلان الدوحة ومتطلبات تحقيق أهداف العقد العربي لتشغيل .

(5) دعوة القطاع الخاص لإقامة شراكة حقيقية مع منظومة التعليم والتدريب التقني والمهني وزيادة الاستثمارات في هذا الميدان لضمان أن المهارات التي يتم بناءها هي تلك المهارات التي يحتاجها سوق العمل وخطط وبرامج التنمية المستدامة .

(6) دعوة الدول العربية إلى تعزيز ثقافة الريادة في الأعمال وتنمية الخصائص والمهارات الريادية من أجل تمكين الشباب والنساء وغيرها من فئات المجتمع من اختيار العمل الحر كنهج مهني مستقبلي .

(7) العمل على تطوير برامج تدريب تحويلي وبرامج خاصة لدعم المبادرة الحرة وحسن توجيه هذه البرامج الميسرة إلى الذين فقدوا أعمالهم أو المهنيين بفقدانها أو الفئات الهشة أو المتعطلين لمساعدتهم على إنشاء المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر .

(8) دعوة مؤسسات التأمينات والحماية الاجتماعية إلى الاستثمار في المشروعات الهادفة إلى تنمية الموارد البشرية ، مما يؤدي إلى زيادة قابلية الشباب للتشغيل والاستفادة من فرص العمل الجديدة المتوفرة ، وبالتالي زيادة أعداد المشمولين بالتغطية والممولين لصناديق الضمان الاجتماعي .

(9) دعوة مؤسسات الضمان الاجتماعي إلى تعزيز التعاون مع القطاع الخاص في مجالات الاستثمار من أجل توفير المزيد من فرص عمل جديدة للشباب الذين يدخلون لأول مرة إلى سوق العمل باعتبارهم أهم عناصر استمرارية تمويل

صناديق الضمان الاجتماعي والسعي لتحسين مستوى الضمان الاجتماعي للمنتفعين .

(10) التأكيد على ضرورة إيلاء المزيد من الاهتمام بتنظيم وتطوير أسواق العمل العربية والتوسع الجغرافي في توفير مراكز نوعية للتأهيل والتدريب التقني والمهني ودعم أقسام الإرشاد والتوجيه المهني لمساعدة الشباب العربي على التكيف مع ظروف ووسائل وأساليب العمل المتغيرة وتسهيل اندماجهم في الحياة المهنية وفقا لمؤهلاتهم وقدراتهم الإنتاجية .

(11) التأكيد على أهمية وضرورة تضافر الجهود العربية لمعالجة النقص الحاد في توفير البيانات والإحصائيات والمعلومات الواقعية الدقيقة والمحدثة المتعلقة بقضايا التشغيل والبطالة وفرص التأهيل والتدريب التقني والمهني وفرص الاستثمار ومصادر التمويل ... إلخ وذلك من خلال دعوة الحكومات العربية لتوفير التمويل اللازم لبناء الشبكة العربية لمعلومات سوق العمل في إطار الالتزام بمقررات القمة الاقتصادية والتنمية والاجتماعية .

محور التجارب القطرية :

(1) الإشادة بمعدلات النمو ومستويات التنمية ودرجة التقدم والازدهار التي تعيشها المملكة العربية السعودية وما تحقق من إنجازات في مجال التنمية البشرية عامة في ضوء جهود وتوجهات ودعم خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود حفظه الله وحكومته الرشيدة التي راهنت على الإنسان لبناء أجيال المستقبل نحو غد أفضل . وأن تجربة المملكة العربية السعودية التي تقودها المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني في مجالات التأهيل وإعداد العمالة الوطنية وفقا للمستجدات العلمية والتقنيات والوسائل الحديثة التي تساعد على التكيف مع تغيرات سوق العمل وتعزيز سياسات وخطط توظيف الوظائف لأكبر دليل على مدى اهتمامات حكومة خادم الحرمين الشريفين بقضايا التنمية البشرية وأصبحت من التجارب العربية الرائدة في هذا المجال ونموذج يحتذى به ومحل إعجاب وتقدير جميع المشاركين في المنتدى.

(2) التأكيد على أهمية تعميم التجارب العربية الرائدة في مجال تنمية القوى العاملة وتبادل الخبرات فيما بين المعنيين بتطوير منظومة التدريب التقني والمهني وتعزيز التنسيق والتعاون العربي في هذا الشأن .

(3) نشر ثقافة المبادرة وروحها في أوساط الشباب بشكل خاص لتوفير فرص النجاح لمشاريع الشباب والمبادرات الحرة وإنجاح مشاريع التشغيل الذاتي والاستفادة من كل الوسائل خاصة منها التعليم والتوجيه المهني والإعلام بمختلف وسائله .

(4) إقرار أولمبياد مهني قطري وعربي :

(أ) الدعوة لإقرار أولمبياد مهني وطني دوري يتباري فيه المتدربون في مختلف تخصصات التدريب المهني .

(ب) إقامة أولمبياد مهني عربي مرة كل سنتين يتباري فيه الفائزون الأوائل في الأولمبياد المهني الوطني وذلك لجميع البلدان العربية التي ترغب في المشاركة فيه

(ج) تخصيص ثلاث جوائز عربية للفائزين في الأولمبياد العربي تكون رمزية مادية ومعنوية.



رضا
ط/ عبد المنعم